قال لـ« المساء »: إن الإعلان عن الباكالوريا الدولية هو تمييز عن الباكالوريا الوطنية وإضعاف لها

بلعربي: هناك اجترار للكلام حول المنظومة وإنتاج الخطاب لم يعد مجديا



نواصل في «المساء التربوي» سلسلة حواراتنا مع المسؤولين عن النقابات، لرصد مواقفهم حول القضايا المرتبطة بالمنظومة التربوية وتصوراتهم حول سبل الإصلاح، الذي من شأنه أن يرقى بهذه المنظومة إلى مستويات أكثر إيجابية، وفي هذا الحوار يحدثنا السيد علال بلعربي الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن مواقف نقابته من مجموعة من القضايا الراهنة بالقطاع، كالحوار القطاعي وملف التقاعد وعلاقة النقابة بما هو سياسي وملف حاملي الشهادات وواقع المنظومة في المرحلة الراهنة ...

حاوره- رضوان الحسني

– نود في البداية أن تطلعونا عن تقييمكم لواقع المنظومة التربوية باستحضار تجربتي السيد محمد الوفا والأستاذ رشيد بلمختار ؟

■ أنا أعتبر أن مرحلة السيد الوفا والأستاذ رشيد بلمختار هي مرحلة واحدة، عنوانها الأساسي والمركزي هو أن معالم إصلاح المنظومة التربوية مازالت بعيدة المنال، وأننا مازلنا لم نضع الأسس الحقيقية لإصلاح التعليم، أنا أقول إنه مباشرة بعد الخطاب الملكي لـ 20 غشت كان على الحكومة أن تعقد لقاء طارئا للتداول في موضوع الخطاب وموضوع التعليم، على اعتبار أنه حاسم في تطور المغرب وتقدمه وتنميته، لكن الأمور بدت وكأنها تسير سيرها العادي رغم أن واقع الحال يقول بأنها ليست لا بالطبيعية ولا بالعادية، وبخصوص حالة المنظومة أذكر بأننا كنا قد كتبنا وثيقة من 22 صفحة وقدمناها في شتنبر 2008 إلى الوزيرة السابقة لطيفة العبيدة والسيد أحمد خشيشن، كما قدمناها للمرحوم السيد مزيان بلفقيه كرئيس منتدب للمجلس الأعلى للتعليم، وبسطنا في المذكرة منظور النقابة الوطنية للتعليم في البرنامج الاستعجالي، وقلنا آنذاك بأنه لا يرقى إلى مستوى المطامح والحاجيات المتطلبة لإصلاح المنظومة، ولا يجيب عن الأسئلة العميقة ذات الطابع الإشكالي المرتبطة بعملية الإصلاح في المغرب ..

وقراءتنا النقدية كانت مبنية على رؤية تربوية ومعرفية بعيدا عن النقابة وبعيدا عن السياسة، وللأسف فإن مقترحاتنا لم تجد الآذان الصاغية، وقبل هذه المذكرة أنجزنا كتابين حول الوضع السيئ للتعليم بالمغرب، وأنجز إخواننا في النقابة دراسة حول التدريس في العالم القروي، وخلصوا إلى معطيات خطيرة فيما يخص البنية التحتية وظروف العمل ..لكننا كنا نسمع دائما من المسؤولين لغة خشبية.

نحن لا نقول بأن النقابة تنحصر مهامها فقط في المطالب المادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم، رغم أن هذا هو أصل تواجد النقابات في العالم، ولكن هناك مهمة أخرى مرتبطة بالنقابة ارتباطا قويا وتتعلق بدورنا في إصلاح المنظومة التعليمية، وهذا الأمر كان من أولويات توصيات مجلسنا الوطني المنعقد الصيف المنصرم.

– قاطعتم أو علقتم جلسات الحوار القطاعي هل هذا يعني أنكم اقتنعتم بأنها جولات لم تعد مجدية ؟

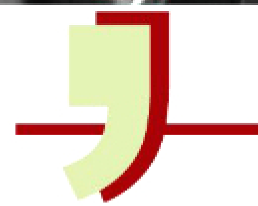
■ نحن قلنا بأن الأمر يتعلق بتعليق لعمل اللجان وليس مقاطعة للحوار، لأننا لم نلمس أية مؤشرات لتقدم عمل تلك اللجان، وكان علينا وضع الأمور في سكتها الحقيقية، والنقابات تسعى دائما إلى الحوار المنتج والمؤسس والعقلاني المراعي لمصالح الشغيلة وللتوازنات، ووضعية الحوار القطاعي في التعليم مرتبطة أساسا بتوقف الحوار الاجتماعي على مستوى المركزيات النقابية بالمغرب، وتغييب الحوار يمكن أن يؤدي إلى العنف أو مزالق قبيحة، ونحن متشبثون بالحوار دائما.

– لكن بالنسبة لقطاع التعليم كانت هناك جولات وجولات حوار وتم تشكيل لجان موضوعاتية في عهد جميع الوزراء السابقين، وخلصت إلى نتائج، ونساء ورجال التعليم اليوم يطالبون بنتائج ملموسة، لأنهم ملوا من متابعة مسلسل اسمه «الحوار» ؟

■ بالفعل نحن لم نجد خلاصات لهذا الحوار لدى الوزارة، بل الأكثر من ذلك وجدنا أننا نستهلك الزمن وهي عملية محرجة للمسؤولين النقابيين اليوم، لأن الشغيلة تنتظر بالفعل نتائج، وعندما لا نجد نتائج ملموسة لا يعقل أن يستمر الحوار ولا يعقل استهلاك المزيد من الوقت، والأخطر من هذا هو أن الحكومة الحالية ترفض تطبيق حتى بنود اتفاق 26 أبريل 2011، وأهم اتفاق بالنسبة إلينا في الوظيفة العمومية والتي تهم نساء ورجال التعليم هو إحداث درجة جديدة والتعويض عن العمل في المناطق الصعبة والنائية ..

– في عهد الحكومة الحالية بدا أن المبادرات الاحتجاجية لنقابتكم تراجعت رغم كونكم غير راضين على واقع المنظومة التربوية، هل هذا يعني نجاح الحكومة الحالية في ضبط بوصلة الإضرابات في القطاع بعد اعتماد مبدأ الإضراب مقابل الاقتطاع ؟

■ بالنسبة لنا في النقابة الوطنية للتعليم التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عقدنا مؤتمرنا الوطني سنة 2002، وإلى غاية اليوم نفذنا أربع محطات احتجاجية (إضرابات ووقفات) كانت الأخيرة بتنسيق مع إخواننا في الفدرالية الديمقراطية للشغل، والإضراب بالنسبة إلينا لايحكمه الاقتطاع أو عدم الاقتطاع ، بل يحكمه تقديرنا للمرحلة وتقديرنا النقابي لدواعي الإضراب ...



> رفع السن إلى 65 سنة بالنسبة لنساء ورجال التعليم أمر جد متعب ومرفوض

– نعلم أنكم وجهتم كنقابات تعليمية مراسلة إلى السيد الوزير تطلبون فيها عقد لقاء بعد تعليق عمل اللجان، في حال عدم الوصول إلى نتائج ملموسة خلال هذا اللقاء، هل يمكن اتخاذ قرار الإضراب مثلا ؟

■ المشاكل المادية والاجتماعية الخاصة بنساء ورجال التعليم معلقة بالنسبة إلينا، وإصلاح المنظومة معلق كذلك، وبوادره وشروطه غير موجودة، وهناك تردي واضح للمدرسة العمومية، وهناك اعتداءات على نساء ورجال التعليم في الشارع ..وهي كلها عناصر تفرض على النقابة اتخاذ مواقف نضالية ..

– ممكن أن تكون إضرابا ؟

■ أشكال احتجاجية متعددة: الإضراب الاحتجاج التوقف ...إلخ ، هذا بالنسبة إلينا في قطاع التعليم، لكن يجب أن نربط الأمر بما هو مركزي، والنقابة الوطنية للتعليم لن تتهرب من مسؤوليتها، لأن كل المؤشرات الظاهرة المرتبطة بالمطالب المادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم والتعامل اللامسؤول للحكومة مع قضية التعليم تفرض موضوعيا خوض معركة للتنبيه إلى ما آل إليه الوضع.

– وماذا عن الاتهامات التي توجه إليكم في أكثر من مناسبة بخدمة الأجندة السياسية لبعض أحزاب المعارضة ؟

■ بكل صدق، نحن نعتبر أن قضية التعليم بالخصوص هي قضية مقدسة تسمو فوق كل اعتبارات وكل حسابات كيفما كانت، ولا يجوز توظيف قطاع التعليم توظيفات سياسوية، ولهذه الاعتبارات لم نخض سوى أربعة إضرابات في 13 سنة، رغم أننا كنا نتلقى انتقادا حتى من منخرطينا، لكن كنا نعتبر نفسنا دائما على حق، فلا يجوز وطنيا وثقافيا وسياسيا توظيف قطاع التعليم لصالح أية جهة..

– عاشت الساحة التعليمية هذه السنة على إيقاع احتجاجات فريدة لحاملي الماستر والإجازة، وأنتم ضمن النقابات التي وقعت على محضر 13 نونبر 2013، الذي تضمن البند المتعلق بالمباراة المهنية، نود لو توضحوا لنا موقفكم من هذا الملف وتداعياته ؟

■ نحن نستنكر بقوة كل حملات القمع التي تعرض لها حاملو الشهادات، وطالبنا بالاستثناء في هذا الموضوع، إلا أن الوزارة كانت تشهر ورقة القانون والمباراة، لكننا كنا متشبثين بمعالجة الملف بالاستثناء، وطالبنا الوزير بحل الملف، وقلنا بأنه لو أن هؤلاء الأساتذة الذين أضربوا لقرابة ثلاثة أشهر كانوا يدرسون أبناء الأعيان وأبناء رجالات الدولة لما ترك هذا الملف عالقا، لكن بما أنهم يدرسون أبناء الشعب فإن المسؤولين نهجوا سياسة «خليوهم حتا يتهلكو » ..وهذا مؤشر بأن ثقافة الإصلاح لا تندرج في البنية السياسية للدولة، لأن الإصلاح ثقافة ووعي قبل أن يكون خطابا.

– بعض حاملي الشهادات من منخرطيكم، قالوا بأنكم تنكرتم لهم ورفضتم دعم التنسيقية وترفضون دعم الفئات رغم أنهم نساء ورجال التعليم، وطالبتموهم كذلك بتشكيل لجنة وطنية تابعة للنقابة الوطنية للتعليم ، كيف توضحون هذا الأمر ؟

■ لم يكن هناك رفض أو قبول، لكن هناك أمر فيه نقاش حول ما يقع في المغرب اليوم، فهناك موجة تسعى إلى تبخيس العمل السياسي والنقابي وتعتقد أن في تفكيكها للتنظيمات النقابية والسياسية والحقوقية سيعمل على تقوية الدولة، لكنهم يتناسون مع الأسف أن إضعاف التنظيمات في المجتمع هو إضعاف للدولة وقوة الدولة من قوة المجتمع، و نحن لسنا مع التنسيقية أو ضدها لأننا ندافع في كثير من الأحيان عن أناس لا ينتمون للنقابة الوطنية للتعليم أو للكونفدرالية، ولا ننتظر أن يعلنوا انتماءهم إليها، لهذا أقول لإخواننا حملة الشواهد في (ك.د.ش) نحن لا نفرق في هذا الملف بين منتمين أو غير منتمين في الدفاع عن هذا الملف، ونحن متضامنون معهم تضامنا لا مشروطا.

– البعض أصبح يعتبر أن النقابات التعليمية أصبحت تلعب أدوارا ثانوية بعد إصدار محمد الوفا للمذكرة 111 الخاصة بفض النزاعات ،ويعتبر أن هامش «التشاركية » لدى النقابات مع الإدارة في تدبير الشأن التعليمي أصبح ضيقا ما تعليقكم على هذا الأمر ؟

■ بالنسبة لهذه المذكرة طرحناها في آخر لقاء مع وزير التربية الوطنية وستتم مراجعتها، بعد أن بينا سلبياتها والمشاكل التي تركتها.

– ما هو تعليقكم على قضية الباكالوريا الدولية التي تم أخيرا توقيع اتفاقية بشأنها، وما موقفكم من مسألة رفع سن التقاعد إلى 65 سنة في قطاع التعليم ؟

■ بالنسبة لنا رفع السن إلى 65 سنة يعد خطأ، ونرفض هذا المقترح، لأن رفع السن إلى 65 سنة بالنسبة لنساء ورجال التعليم أمر جد متعب ومرفوض، والمردودية تنتفي مع تقدم السن في قطاع التعليم، كما أن الوضعية الاجتماعية لنساء ورجال التعليم متدهورة ويستحيل الاستمرار في تأزيمها، والأكثر من ذلك على الدولة أن تقوم بما تقوم به الباطرونا في القطاع الخاص، عندما تؤدي المقاولة الثلثين والأجير يؤدي الثلث، إذن على الدولة أن تؤدي على المتقاعدين حصة الثلثين، لأنه عندما تكون الأزمة يجب أن تتقاسمها جميع الأطراف.

بالنسبة للباكالوريا الدولية هي بالنسبة إلينا لا تمس جوهر إصلاح المنظومة التعليمية، وكان على الوزارة ألا تعلن عنها إلا بعد إصلاح المنظومة التعليمية، وحينها يمكن النقاش حول الباكالوريا الدولية، كما أن هذا يعد تمييزا لهذه الباكالوريا عن الباكالوريا الوطنية وإضعافا لها.